



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

١٠-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العامتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنميةآراء الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات
المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق
الإنسان المواضيعية للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال
حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يوجز مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هذا التقرير آراء الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يشير التقرير إلى المساهمات الواردة إلى غاية ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨ عقب مشاورات أطلقتها المفوضية السامية في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨. وهو يتضمن أيضاً معلومات عن حدث جانبي عُقد أثناء الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان بشأن المرحلة الرابعة للبرنامج العالمي.

وعكست التعقيبات الواردة تنوع نهج المجيبين وأولوياتهم، المستندة في غالب الأحيان إلى سياقات وطنية وإقليمية محددة. وترد في نهاية التقرير بعض الأنماط العالمية والاستنتاجات العامة.



وأشار غالبية المجهين إلى الشباب على أنه قطاع ذو أولوية للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي. وأشار المجهين أيضاً إلى الفئات والأفراد في أوضاع هشّة، وعامة الجمهور كقطاعات يمكن استهدافها. وأشار إلى النساء والفتيات والأطفال تحديداً على أنهم مجموعات سكانية يجب إعطاؤها الأولوية. وشدد المجهون أيضاً على أهمية مواصلة تنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في القطاعات التي شملتها المراحل الثلاث السابقة.

وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية الممكنة، أشار غالبية المجهين إلى تركيز على المساواة وعدم التمييز والإدماج واحترام التنوع، بهدف بناء مجتمعات سلمية شاملة للجميع، ولمواءمة المرحلة الرابعة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديدًا مع الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتم التشديد تحديداً على ما للثقافة من دور في عملية التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

أولاً - مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)، في قراره ١٢/٣٦، أن تلتزم آراء الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية التي ستشملها المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي، آخذة في اعتبارها أوجه التآزر الممكنة بينها وبين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمبادرات الأخرى ذات الصلة بالتحقيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين. وقد أُعدَّ هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢- وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، وجهت المفوضية طلباً إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية لالتماس آراءها ومساهماتها. وأُعلنت المشاورة أيضاً في الموقع الشبكي للمفوضية.

٣- وحتى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، كانت المفوضية قد تلقت ٤٨ تقريراً (بما في ذلك ثلاث رسائل مشتركة) من ٥٢ مجيباً: ١٣ حكومة و١٦ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان و٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني وثلاثة أفراد. ويمكن الاطلاع على التقارير على الصفحة الشبكية المخصصة للبرنامج العالمي في الموقع الشبكي للمفوضية.

٤- وردت على الطلب الذي وجهته المفوضية حكومات الاتحاد الروسي وإيطاليا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتايلند وسلوفاكيا والسويد وسويسرا وشيلي وقبرص وكوبا وكوستاريكا والمكسيك وهندوراس.

٥- وردت المؤسسات الوطنية التالية لحقوق الإنسان: مكتب أمين المظالم في الأرجنتين، واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، والمعهد الوطني لحقوق الإنسان في شيلي، ومكتب أمين المظالم في كولومبيا، والمعهد الدائم لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم في إكوادور، ومكتب الدفاع عن حقوق الإنسان في السلفادور، والمركز الفنلندي لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا، ولجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا العظمى، والمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، واللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم في البرتغال، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا، ومكتب أمين المظالم في باراغواي^(١).

٦- وردت منظمات وشبكات المجتمع المدني التالية: منظمة العفو الدولية بالاشتراك مع رابطة تعليم حقوق الإنسان، وميثاق الشعوب الأصلية في آسيا، والمركز الآسيوي للموارد القانونية بالاشتراك مع اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان، والرابطة الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في الكاميرون، وجمعية ٢١ تموز/يوليه أونلوس، والمركز الأفريقي للبحث الصناعي، ومنظمة التضامن المسيحي حول العالم، والمنتدى الأوروبي للشباب، والممثلون الإقليميون للمربين في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية - مقاطعة كولومبيا، ومعهد التنمية وحقوق الإنسان، ومعهد بيرو للتحقيق في مجال حقوق الإنسان والسلام،

(١) عُلق الاعتماد من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بالاشتراك مع مركز الحقوق الإنجابية والرابطة السويدية للتثقيف الجنسي، ومنظمة مايتري (Maytree)، وسوكا غاكاى الدولية. وقدم ثلاثة أفراد آراءهم أيضاً.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، ففي ٦ آذار/مارس ٢٠١٨، في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، نظم الفريق العامل المعني بالتثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة حدثاً جانبياً بشأن موضوع "البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: أي تركيز للمرحلة الرابعة؟" وشارك في تقديم الحدث منتدى الدول المعني بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان (إيطاليا والبرازيل وتايلند وسلوفينيا والسنغال والفلبين وكوستاريكا والمغرب) ومكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في جنيف. ويرد أدناه موجز للمناقشات الواردة في التقرير بشأن الحدث الجانبي.

٨- وقد حُصِّصت المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية (انظر A/59/525/Rev.1). وركزت المرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي، وعلى تدريب المدرسين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين (انظر A/HRC/15/28). وركزت المرحلة الثالثة (٢٠١٥-٢٠١٩) على تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية وتشجيع التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين (انظر A/HRC/27/28).

٩- وفي هذا التقرير، توجز المفوضية جميع التقارير الواردة وتقدم بعض الاستنتاجات العامة استناداً إلى المعلومات الواردة فيها. وبناءً على طلب مجلس حقوق الإنسان، تركز على القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية المقترحة للمرحلة الرابعة. ولم تُدرج بعد المعلومات المتعلقة ببرامج محددة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أو القضايا الأخرى التي أثارها المخبون.

ثانياً- الردود الواردة من الحكومات

١٠- اقترحت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وفقاً لأولوياتها الوطنية، كمجالات تركيز للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي، وضع قيم واستراتيجيات اجتماعية ومجتمعية لمكافحة العنف وتعزيز التعايش السلمي في النظم التعليمية، وفقاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ ووضع استراتيجيات لتعزيز المشاركة المسؤولة من خلال العمليات الديمقراطية؛ والقضاء على الفقر الروحي، تمثيلاً مع أهداف التنمية المستدامة.

١١- واقترحت حكومة شيلي بأن يكون التركيز المواضيعي للمرحلة الرابعة للتثقيف لمنع الفظائع الجماعية. وأيدت شيلي، بوصفها عضواً في شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، الاقتراح المواضيعي للشبكة، الموافق عليه في اجتماعاتها التي عُقدت في كيتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وفي نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وسُلط الضوء، في وثيقة مرفقة بالتقرير، على الدور الأساسي الذي يضطلع به التعليم في منع الفظائع الجماعية

وإنشاء ثقافة للسلام وحقوق الإنسان؛ وينبغي للنظم التعليمية أن تعكس التنوع الإثني والثقافي والقومي في المجتمع وتعزز الإدماج الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية بين الأجيال الجديدة. وذكرت أيضاً أن البرامج التثقيفية ينبغي أن تقتزن بسياسات عامة تكميلية تستجيب للسياقات والاحتياجات المحلية.

١٢- واقترحت حكومة كوستاريكا أيضاً التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان كوسيلة لمنع الفئات الجماعية. وذكرت أن التثقيف يؤدي دوراً وقائياً من خلال إيجاد مجتمعات أكثر سلمية وتعزيز احترام كرامة الإنسان.

١٣- واقترحت حكومة كوبا أن يكون الحق في التنمية التركيز المواضيعي للمرحلة الرابعة، وأن يكون صناع القرار السياسي والبرلمانيون والمجتمع المدني هم القطاعات المستهدفة الرئيسية. وقالت إن الحق في التنمية أمر ضروري للتمتع بجميع حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن شأن القبول التام للحق في التنمية من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد العالمي أن يسهم في إضفاء طابع عالمي على حقوق الإنسان.

١٤- واقترحت حكومة قبرص تركيزاً على الاتجار بالبشر وعلى اللاجئين وملتسمي اللجوء والمهاجرين، بالنظر إلى أن هذه الفئات تواجه تحديات خطيرة تحول دون تمتعها بحقوق الإنسان. ولذلك ينبغي أن تكون هي القطاعات المستهدفة الرئيسية للمرحلة الرابعة، بالإضافة إلى عامة الجمهور، وأصحاب العمل، والمهنيين الصحيين، والموظفين العامين.

١٥- وشددت حكومة هندوراس على أهمية تعزيز المراحل السابقة من البرنامج العالمي وعلى إدراج تركيز على منع الإبادة الجماعية والفئات الجماعية والتمييز. واقترحت أن تكون القطاعات المستهدفة هي سائقي النقل الحضري والنقل بين المدن، والأشخاص المشردين بسبب العنف، ومستعملي خدمات الدولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومروجي حقوق الإنسان المؤسسية، والشرطة العسكرية. وشجعت على اتخاذ تدابير لاعتماد العروض التثقيفية والتصديق عليها في أوساط التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتنفيذ عمليات الرصد والتقييم فيما يتعلق بأثير التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٦- واقترحت حكومة إيطاليا مجالات ومواضيع للتدخلات التثقيفية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومستفيدين منها، وفقاً لل غاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة^(٢) وبما يتفق مع الاستراتيجيات الوطنية. وشددت على أهمية إعمال الحق في التعليم الجيد والحيلولة دون معاناة الأحداث؛ ومكافحة أوجه عدم المساواة، لا سيما العنف الجنساني والتمييز ضد المرأة؛ وتعزيز التضامن العالمي والتنمية المستدامة؛ والحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي. ورأت أنه ينبغي نشر "ثقافة استدامة" على جميع مستويات المجتمع وفي جميع مراحل التعليم النظامي وغير النظامي، وفقاً لمبدأ التعلّم مدى الحياة. وشملت القطاعات المستهدفة المحددة التي أبرزتها

(٢) تهيّب الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة بالدول أن تكفل، بحلول عام ٢٠٣٠، اكتساب جميع المعلمين المعارف والمهارات اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، بسبل منها التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة قوامها السلام ونبد العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة.

إيطاليا الشباب والأطفال والشباب العاطلين عن العمل والنساء والمعلمين والطلاب وأكثر الفئات الاجتماعية حرماناً وهميشاً والأشخاص الأكثر عرضة للتمييز.

١٧- واقترحت حكومة المكسيك التركيز على التثقيف لمنع الفئات الاجتماعية. وقالت إن من شأن ثقافة قائمة على احترام حقوق الإنسان يتم تحقيقها من خلال التثقيف في الميدان السياسي والاجتماعي والدولي أن تمنع نشوب النزاعات وارتكاب الفئات الاجتماعية، علماً بأن أسبابها الجذرية كثيراً ما كانت تتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان.

١٨- وشددت حكومة الاتحاد الروسي على الحاجة إلى تعزيز تنفيذ المراحل السابقة من البرنامج العالمي، لا سيما تدريب المتخصصين الإعلاميين والصحفيين. واقترحت التركيز على التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية، وفقاً للأولويات الوطنية والأنشطة الجارية. وسلطت الضوء أيضاً على أهمية التثقيف القانوني لجميع المواطنين والتثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع مستويات النظام التعليمي وللطلاب من جميع الأعمار.

١٩- وأوصت حكومة سلوفاكيا باستخدام البرنامج العالمي لتعزيز البرامج العالمية التي تسهم في تحقيق الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى المبادرات التي تقودها اليونيسكو بشأن موضوع "التعليم من أجل المواطنة العالمية"، و"منع التطرف العنيف من خلال التعليم"، و"التعليم من أجل التنمية المستدامة". وقالت إن التعليم من أجل المواطنة العالمية، بوجه خاص، بعد تعليمي لجميع المواضيع التي تنمي الوعي والفهم والتفكير النقدي بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام العالمي، مثل الفقر والجوع والعمالة والهجرة والنزاعات والبيئة.

٢٠- ورأت حكومة السويد أن توفير تعليم جيد للجميع، وبخاصة التثقيف في مجال حقوق الإنسان، شرط من الشروط الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة واسعة النطاق. وقالت إن التعليم يؤدي دوراً حاسماً في التطبيع والتعمير في حالات النزاع وما بعد النزاع. واقترحت السويد، كتركيز مواضيعي، تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي الشامل. وينبغي أن تكون الفئات المستهدفة هي النساء والرجال، والفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية والثانوية في حالات النزاع وما بعد النزاع، والعاملين في مجال الرعاية الصحية، والمربين، والعاملين في المجال الإنساني. وشددت على أن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية شروط أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء وتمتعهن بجميع حقوق الإنسان.

٢١- وذكرت حكومة سويسرا أن التعليم، الذي يساعد على بناء مجتمعات سلمية ومستدامة، ضروري في عالم قائم على العولمة ويواجه تحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية لم توجد لها حلول. والتثقيف في حقوق الإنسان عنصر هام من عناصر تعليم المواطنة العالمية التي تمكن الناس من المشاركة في الخيارات المحلية والعالمية والتصرف بطريقة مسؤولة. واقترحت سويسرا ربط المرحلة الرابعة بإعلان إنشيوين وإطار عمله لتنفيذ الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على تعليم المواطنة العالمية. وفيما يخص القطاعات المستهدفة الرئيسية، اقترحت عامة الجمهور وصانعي القرار في الاقتصاد والسياسة وقادة المؤسسات التعليمية.

٢٢- ورأت حكومة تايلند أن البرنامج العالمي دليل عمل ملهم ومفيد للدول والجهات المعنية الأخرى التي تهدف إلى زيادة الوعي والفهم في مجال حقوق الإنسان. واقترحت أن تركز المرحلة الرابعة على أوجه التآزر والروابط المعززة لبعضها البعض بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ٤-٧. واقترحت أن تكون القطاعات المستهدفة أعضاء البرلمان والسياسيين ورجال الأعمال والعاملين في مجال الرعاية الصحية، بالإضافة إلى طلاب ومهنيي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات نظراً لمساهمتهم في حماية حقوق الإنسان. وشجعت أيضاً جميع الجهات المعنية على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ المراحل السابقة من البرنامج العالمي، وسلطت الضوء على أهمية التنسيق الفعال بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو والأفرقة القطرية للأمم المتحدة لضمان الاتساق والفعالية في تنفيذ البرنامج العالمي.

ثالثاً- الردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٣- شدد مكتب أمين المظالم في الأرجنتين على أن المرحلة الرابعة ينبغي أن تركز على تعزيز تنفيذ المراحل السابقة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفقاً للأولويات الوطنية، يمكن أن تستهدف المرحلة الرابعة موظفي التعليم وأعضاء الرابطة المهنية ونقابات العمال ودوائر الأعمال والمنظمات الاجتماعية وأيضاً المهنيين الصحيين وموظفي مؤسسات الرعاية الصحية.

٢٤- وأوصت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان بالتركيز على الرق المعاصر نظراً لنطاقه العالمي وانتشاره. وفيما يخص القطاعات المستهدفة، اقترحت عامة الجمهور والمشاريع التجارية الخاصة وأصحاب العمل ومنظمات العمال، لا سيما في القطاعات التي يكون فيها العمل الجبري أكثر شيوعاً، مثل الزراعة والبناء والتصنيع والخدمة المنزلية وصناعة الجنس التجاري.

٢٥- واقترحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في شيلي التركيز في المرحلة الرابعة على تعزيز التوجيه المنهجي لدعم إدماج مبادئ المساواة وعدم التمييز في التعليم الرسمي الإلزامي والتعليم العالي، وفي تدريب الموظفين العموميين والمسؤولين عن العمليات التعليمية في القطاعات المذكورة أعلاه. ورأت أن من شأن هذا التركيز أن يساهم في إضفاء طابع عالمي على حقوق الإنسان وأن يساعد على الحد من ضعف الفئات المهمشة، لا سيما في ضوء تزايد التعصب ضد المهاجرين والمشردين. وأشارت إلى أن تنفيذ المراحل السابقة من البرنامج العالمي لم تكتمل بعد؛ ولذلك، قد يُعتبر وضع صكوك ملزمة قانوناً في التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان خلال المرحلة الرابعة وسيلة لتعزيز الالتزامات القائمة.

٢٦- واقترح مكتب أمين المظالم في كولومبيا أن تركز المرحلة الرابعة على المسائل المواضيعية المتمثلة في التنمية والعملة ومشاركة المواطنين؛ والمساواة والإدماج وعدم التمييز؛ والأمن والتعايش. وفي العمليات التعليمية، ينبغي التشديد بوجه خاص على الحق في السلام وحقوق الضحايا وأيضاً على الحقوق الجماعية والبيئية والثقافية. واقترح كقطاعات مستهدفة التعليم قبل المدرسي وموظفي التعليم الأساسي والابتدائي ومصممي ومبدعي وسائط الإعلام والشبكات الاجتماعية الإلكترونية، والمسؤولين العموميين، وضحايا النزاعات المسلحة الداخلية والدولية.

٢٧- ووفقاً للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، عند البت في التركيز المواضيعي للمرحلة الرابعة، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومنع التطرف العنيف،

والتنفيذ المحدود للمراحل السابقة من البرنامج العالمي. وسلط الضوء على أهمية تأمين التزام أقوى بالثقيف في مجال حقوق الإنسان من جانب الحكومات والمؤسسات التعليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح أن تتوخى خطة العمل للمرحلة الرابعة صياغة خطة عمل وطنية أو استراتيجية للثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعيين جهة تنسيق وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان من أجل تنسيق تطوير الثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وتنفيذه ورصده وتقييمه. وينبغي أن تشمل خطة العمل للمرحلة الرابعة أيضاً الأهداف التعليمية الموحدة لجمهور محددة، لا سيما في سياق التعليم الرسمي. وأخيراً، أكد المعهد أن نوعية ومدى تنفيذ الثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أيضاً أن تبلغ عنه الدول وأن يُرصد من خلال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل)، وكذلك فيما يتعلق بالغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٢٨- وأشاد مكتب أمين المظالم في إكوادور بالبرنامج العالمي بوصفه توجيهاً مفيداً للحكومات والجهات المعنية في بناء احترام حقوق الإنسان والمجتمعات السلمية. وفيما يخص المرحلة الرابعة، اقترح تعزيز تنفيذ وتقييم ومتابعة المراحل السابقة، مثلاً بزيادة إدماج حقوق الإنسان في المناهج والخطط التعليمية على جميع مستويات التعليم الرسمي، ووضع استراتيجيات للوصول إلى من هم خارج نظام التعليم الرسمي عن طريق التعليم غير النظامي وغير الرسمي، وتشجيع إعلام الجمهور لزيادة المشاركة الوطنية في العمليات المؤسسية. وركز مواضيعي محتمل، اقترح الحقوق الجنسية والإنجابية، التي تركز على حصول الفتيات والنساء على المعلومات والرعاية الصحية ذات الصلة، وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أفراداً وجماعات. وركز مواضيعي ثانٍ، اقترح الحقوق الجماعية والبيئية، ولا سيما تلك التي تستهدف السكان والمنظمات المتضررة بصورة مباشرة من المشاريع الإنمائية واستخراج الموارد الطبيعية، والدعاة، والسلطات المختصة، والموظفين العموميين.

٢٩- وأشار مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان في السلفادور إلى مجالات مواضيعية مختلفة لمختلف القطاعات المستهدفة، بما في ذلك الثقيف العام في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على ثقافة قوامها السلام واللاعنف تستهدف عامة الجمهور والمؤسسات العامة والأوساط التعليمية ووسائل الإعلام؛ والحق في تعليم جيد للأوساط التعليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ والحق في بيئة صحية تستهدف الأعمال التجارية وعامة الجمهور. وشملت مسائل مواضيعية أخرى المساواة وعدم التمييز، مع التركيز على المستضعفين من جماعات وأفراد واستهداف عامة الجمهور، والمؤسسات الحكومية ذات الصلة ووسائل الإعلام، والحقيقة والعدالة والتعويض مع استهداف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقضاة والمدعين العامين والمهنيين القانونيين والسياسيين والبرلمانيين والمجتمع المدني. وأخيراً، شدد على أن المرحلة الرابعة ينبغي أن تشهد تعزيزاً لقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ميدان الثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق إنشاء شبكات تتيح تبادل الخبرات والبحوث الأكاديمية.

٣٠- وأوصى المركز الفنلندي لحقوق الإنسان بأن تسلط المرحلة الرابعة الضوء على النتائج الإيجابية للمجتمعات الناجمة عن احترام وحماية حقوق الإنسان، مثل المساواة في الفرص وعدم التمييز والمشاركة والتماسك الاجتماعي والأمن. وفيما يتعلق بالقطاعات المستهدفة، اقترح السياسيين والجهات الفاعلة السياسية الأخرى على جميع المستويات (المحلية والإقليمية والوطنية

والدولية)، نظراً لما لهم من دور في صنع القرار ومسؤوليتهم في تشكيل مواقف الجهات التي يمثلونها إزاء حقوق الإنسان. ورأى أن من المهم أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ المراحل السابقة من البرنامج العالمي.

٣١- وأوصت اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في فرنسا بأن تسهم المرحلة الرابعة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم الجيد، وأن تستفيد من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة خلال المراحل السابقة. وفيما يتعلق بالقطاعات المستهدفة، اقترحت الشباب، بالنظر إلى دور الشباب في إعمال حقوق الإنسان، وأوصت بإشراكهم في تصميم وتنفيذ الأنشطة التثقيفية ذات الصلة. وينبغي أيضاً التركيز على التعليم المتعدد الثقافات، ولا سيما تعليم العمال المهاجرين وأطفال الأقليات، وعلى مكافحة التمييز ضد الفتيات، ولا سيما فيما يتعلق بمحوهن على التعليم. ودُكر أيضاً البرلمانيون والقطاع الخاص كقطاعين مستهدفين.

٣٢- واقترحت لجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا العظمى التركيز على حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، واستهداف عامة الجمهور.

٣٣- واقترحت المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس عدداً كبيراً من القطاعات التي يمكن استهدافها، بما في ذلك النقابات العمالية والتعاونيات والرابطات المهنية وشركات القطاع الخاص والفنانون وشبكات الفئات الضعيفة والبلديات والسلطات القضائية والسلطات التشريعية والمهنيون الصحيون والآباء. وكمجالات مواضيعية، اقترحت الأمن البشري (الحق في التعليم، والحقوق الجنسية والإنجابية، والحق في العمل، والحق في المياه، والحق في بيئة صحية، والحقوق الثقافية)، وإقامة العدل (الحق في الحياة، والحق في الأمن، والحق في السلامة الشخصية والحرية، والحق في العدالة، والحق في معرفة الحقيقة) والديمقراطية (الحق في حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في المشاركة في الشؤون العامة). وسلطت الضوء أيضاً على أهمية استهداف الفئات الضعيفة ومجموعات سكانية محددة أخرى: في هذا الصدد، ذكرت الأطفال المهاجرين والأقليات الجنسية والأشخاص مسلوبو الحرية والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وموظفي القضاء.

٣٤- واقترحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند التركيز على مختلف المجالات المواضيعية، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه؛ وحق الفئات المستبعدة اجتماعياً في التحرر من التمييز فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وحق الفئات الضعيفة في أن تكون موضع تركيز قوانين وسياسات الصحة؛ وحق كل فرد في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقه؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحقوق الطفل؛ والحق في الحياة والحرية. واقترحت اللجنة أن تكون القطاعات المستهدفة المهنيين العاملين في مجال الطب (بمن فيهم طلاب الطب، والهيئات التنظيمية، ومجالس التعليم الطبي، وواضعي السياسات الصحية) والعلماء والمهندسين والمحامين، لأنهم جهات معنية رئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٥- واقترحت اللجنة الوطنية النيجيرية لحقوق الإنسان مجالين من المجالات المواضيعية: الحق في التعليم، الذي يستهدف الآباء والمعلمين والطلاب والبرلمانيين والسلطات التعليمية الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني؛ ونظام إقامة العدل، الذي يركز على الوصول إلى العدالة (بما في ذلك الوعي القانوني والمساعدة القانونية والسبل البديلة لحل المنازعات)، والتأهيل المهني لموظفي العدالة، ويتوجه إلى عامة الجمهور، ولكن أيضاً إلى السلطة القضائية والبرلمانيين والوزارات والإدارات ذات الصلة، ووكالات إنفاذ القانون.

٣٦- واقترح مكتب أمين المظالم في البرتغال شتى القطاعات المستهدفة، بما في ذلك عامة الجمهور، وأصحاب العمل، وأصحاب المشاريع، والشركات والمؤسسات التجارية الأخرى، والمسؤولون، والموظفون المدنيون، وأصحاب العمل في مرافق الاحتجاز والإيواء، والشباب. واقترح أمين المظالم تركيزاً مواضيعياً لكل قطاع مستهدف؛ فعلى سبيل المثال، التثقيف في مجال حقوق الإنسان للشباب ينبغي أن يركز على حقهم في الصحة والوقاية من تعاطي المخدرات ودورهم كمواطنين مسؤولين في المستقبل؛ ويؤجّه التعليم لعامة الجمهور إلى تعزيز التسامح واحترام "الأخر". وفي حالة أصحاب العمل وأصحاب المشاريع والشركات والمؤسسات التجارية الأخرى، ينبغي أن ينصب التركيز على مكافحة الاستغلال، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان للمستهلكين. وقال إن التعليم في حالة المسؤولين والموظفين المدنيين وأصحاب العمل في مرافق الاحتجاز والإيواء ينبغي أن ينمي معارفهم ومهاراتهم في مجال حقوق الإنسان من أجل منع حالات المعاملة اللاإنسانية والمهينة ولحماية حقوق المحتجزين أو المقيمين أو المستخدمين، واحترام استقلالهم وكرامتهم.

٣٧- ووفقاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا، يمثل التثقيف في مجال حقوق الإنسان خطوة أولى هامة نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشددت على أهمية تعزيز تنفيذ المراحل السابقة من البرنامج العالمي والتصدي للكرهية والتمييز ضد الأقليات والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وقدمت اللجنة مجموعة متنوعة من المجالات المواضيعية للمرحلة الرابعة، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة، والأقليات الجنسية والمهاجرين، والمساواة بين الجنسين، وحقوق العمل، وإدارة الأعمال التجارية القائمة على حقوق الإنسان، وكذلك حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، ولا سيما وسائل الإعلام الإلكترونية. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية ينبغي أن تصاحب الأفراد في مختلف مراحل حياتهم، مع توقف التركيز على المرحلة المحددة. وفي حالة الأطفال الصغار، اقترحت أن التركيز يمكن أن يكون احترام الآخر؛ وبالنسبة للشباب، سيكون من المهم أيضاً معالجة حقوق العمل. وأحالت اللجنة أيضاً إلى الحاجة إلى تطوير منهجيات لرصد وتقييم التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مؤشرات النتائج ذات الصلة، والتركيز على تدريب المرشدين، وزيادة تحديد نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٨- واقترح مكتب أمين المظالم في باراغواي تركيز الاهتمام على نظام السجون، مع استهداف الأشخاص مسلوبي الحرية وموظفي السجون على السواء. وأشار إلى الحاجة إلى تعزيز معارف ومهارات موظفي السجون حتى يتمكنوا من تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة تطبيقاً فعالاً. وفيما يتعلق بالأشخاص مسلوبي الحرية، شدد على أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يسهم في إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

رابعاً- الردود الواردة من المجتمع المدني

٣٩- عرضت منظمة العفو الدولية ورابطة تعليم حقوق الإنسان، في تقريرهما المشترك، مقترحاتهما مشفوعة بتحليل للتحديات الراهنة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتكاسة العامة لحقوق الإنسان في مختلف المناطق، والقيود الصارمة المفروضة على الحق في حرية التعبير والاحتجاج السلمي، والتنامي السريع لأزمة اللاجئين العالمية، وتقلص الحيز المتاح للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وحددت أيضاً تحديات معينة تعيق التحقيق في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم تحديد الأولويات وعدم توافر الموارد وعمليات التقييم والمتابعة غير الملائمة. وفي هذا السياق، اقترحت المنظمات أن الشباب، وهو القطاع المستهدف الرئيسي الذي تتوفر لديه ثقافة فعلية في مجال حقوق الإنسان من خلال التعليم النظامي وغير النظامي، يمكن أن يكون قوة دافعة رئيسية في بناء ثقافات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. واقترحت المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين ينبغي أن يوفر لهم التحقيق في مجال حقوق الإنسان حيزاً آمناً لاكتساب المعارف والمهارات اللازمة لحماية حقوق الإنسان، والإعلاميين والصحفيين، وفقاً لتركيز المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي. وشجعت المنظمات أيضاً على وضع أطر مستدامة للرصد والتقييم من أجل قياس أثر التحقيق في مجال حقوق الإنسان والتقدم المحرز فيه، بما في ذلك في سياق الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة؛ ومكافحة الخطاب السلبي والتمييز، ودعم التفكير النقدي والتعاطف؛ وإدماج المنظور الجنساني والتنوع بصورة منهجية في برامج التحقيق في مجال حقوق الإنسان.

٤٠- وفيما يخص المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي، اقترح ميثاق الشعوب الأصلية في آسيا أن الفئات المهمشة، ولا سيما الشعوب الأصلية، يمكن أن تكون قطاعات مستهدفة محتملة، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة. واقترح تركيزاً مواضعياً على التعليم الشامل للجميع، عن طريق التعليم المتعدد اللغات أو التعليم القائم على اللغة الأم والتعليم الخاص بسياق معين والتعليم المراعي للاعتبارات الثقافية، لضمان الفرص للجميع وفقاً لهدف "عدم تخلف أحد عن الركب" من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوضح الجيب أن الشعوب الأصلية تمثل ١٥ في المائة ممن يعانون من الفقر المدقع في العالم رغم أنهم لا يشكلون سوى ٥ في المائة من سكان العالم. وقال إن الفقر والتمييز، في جملة أمور، شكلا تحديات مستمرة للشعوب الأصلية عند الاستفادة من تعليم ذي صلة من الناحية الثقافية وجيد ويمكن الوصول إليه.

٤١- وقدم المركز الآسيوي للموارد القانونية واللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان مقترحاً مشتركاً للمرحلة الرابعة اقترحا فيه أن قضاة المحاكم الأدنى درجة وعمامة الجمهور، بما في ذلك الطلاب في المدارس والكليات، من القطاعات المستهدفة الرئيسية. وأكد أن التحقيق في مجال حقوق الإنسان لفائدة القضاة ينبغي أن يشمل الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، في حين أن البرامج الخاصة بعمامة الجمهور ينبغي أن تسلط الضوء على عدم شرعية التعذيب والعنف وطابعهما اللإنساني وعدم فعاليتهما، للحد من تطبيع استخدام التعذيب داخل نظم العدالة وضمان مساءلة الدولة. وينبغي بذل مزيد من الجهود من أجل تثقيف الناس بشأن الجوانب الإصلاحية والتأهيلية لنظام العدالة.

٤٢ - ووفقاً للرابطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الكاميرون، ينبغي أن تستند المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي إلى المراحل السابقة. واقترحت العديد من القطاعات المستهدفة، بما في ذلك الفتيات والنساء واللاجئون ووكالات إنفاذ القانون والموظفون المدنيون والعاملون في مجال التعليم وعمامة الجمهور ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن أن تشمل المجالات المواضيعية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما الحق في الخصوصية والمياه والصرف الصحي والحق في بيئة صحية وفي الصحة والتعليم والغذاء، إضافة إلى مكافحة بطالة الشباب وتعزيز حق الشباب في العمل. وسلطت الرابطة الضوء أيضاً على الحق في العدالة والإجراءات القانونية الواجبة، والحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وحماية النساء والأطفال والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخلياً والسجناء والأقليات والعمال المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - وركزت جمعية ٢١ تموز/يوليه أونلوس على أهمية مكافحة التمييز ضد الأقليات والفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال، بمن فيهم الفئات التي تعيش في مساكن الطوارئ والأحياء الفقيرة والمستوطنات بالغة الصغر. وأبرزت المنظمة الحاجة إلى مزيد من التعليم الشامل للجميع والسياسات الاجتماعية لهذه الفئات.

٤٤ - واقترح المركز الأفريقي للبحث الصناعي أن تركز المرحلة الرابعة على تثقيف المسؤولين الحكوميين ومواضع السياسات، وزيادة احترام سيادة القانون والنزاهة في إدارة الشؤون العامة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة احترام حقوق الإنسان.

٤٥ - وأوصت منظمة التضامن المسيحي حول العالم بأن يكون الحق في حرية الدين أو المعتقد التركيز المواضيعي للمرحلة الرابعة. وسلطت الضوء على الحاجة إلى تدريب ذي صلة، خاصة في المدارس، ولا سيما فيما يتعلق بالأقليات الدينية، من أجل التصدي للتمييز على أساس الدين أو المعتقد في الأوساط التعليمية.

٤٦ - واقترح منتدى الشباب الأوروبي أن تستهدف المرحلة الرابعة منظمات الشباب لأن بإمكانها أن تعين الشباب ليسهموا في بناء مجتمع أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً وإنصافاً. ورأى أن المرحلة الرابعة ينبغي أن تركز على دور منظمات وحركات الشباب في منع نشوب النزاعات وفي عمليات بناء السلام، وفقاً لل غاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة؛ وأن الشباب نشطون خلال النزاعات نظراً لإمكانية وصولهم إلى المجتمعات المحلية وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع في عمليات السلام والمصالحة. وقال إن منظمات الشباب على اتصال بالشباب المستبعدين اجتماعياً (غير الملتحقين بالمدارس أو العاطلين عن العمل أو ضحايا مختلف أنواع الأفعال التمييزية) وتسهم في تعليم حقوق الإنسان في البيئات غير الرسمية. وأبرز المنتدى أهمية دعمها وتمكينها لمواصلة إشراك الشباب، ولا سيما في شراكة مع مؤسسات التعليم الرسمي.

٤٧ - واقترحت شبكة المربين في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية أن صانعي القرار التعليمي والقائمين عليه، بما في ذلك الرابطة المهنية المعنية بتحديد الدرجات الجامعية ومعايير المهن المرخصة (مثل التعليم والعمل الاجتماعي)، ينبغي أن يكونوا من القطاعات المستهدفة للمرحلة الرابعة. ورأت أن المرحلة الرابعة ينبغي أن تنطوي على مشاركة فعالة من الجهات الفاعلة النافذة ذات المسؤوليات والصلاحيات التعليمية، كما ينبغي أن تقر وتمكن كيانات المجتمع المدني العاملة على تعزيز البرنامج العالمي وإعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان. ولذلك ستكون فرصة لإبراز ونشر المعلومات المتعلقة

بالقرارات المتخذة على الصعيد المحلي التي تعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمبادرات المحلية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولزيادة رؤيتها وشرعيتها في إطار البرامج العالمية.

٤٨ - ووفقاً للممثلين الإقليميين لمقاطعة كولومبيا في شبكة المربين في مجال حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، ينبغي أن تكون المسائل المواضيعية للمرحلة الرابعة هي الحق في العلم والتمتع بفوائد العلم والحق في بيئة صحية والحق في المعلومات والمشاركة والعدالة. وفيما يخص القطاعات المستهدفة، اقترحوا المحامين والمهنيين القانونيين والمهنيين في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والمربين، والجماعات الدينية، نظراً لأثرهم الخاص على أعمال حقوق الإنسان.

٤٩ - وأوصى معهد التنمية وحقوق الإنسان بأن يكون القطاعان المستهدفان للمرحلة الرابعة هما الشباب والمهنيون الصحيون. ورأى أن من المهم الاهتمام بالشباب لأنهم يعيشون فترة حاسمة لتنميتهم الشخصية يبني فيها الفرد قيمه ومعتقداته ويستهل خلالها تجربته المتعلقة بما تستتبعه المواطنة. وركز المعهد في تقريره أيضاً على المهنيين الصحيين لأنهم يعملون عن كثب مع أصحاب الحقوق وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، مثل العنف المنزلي.

٥٠ - واقترح معهد بيرو للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والسلام التركيز على وضع نوع من المواطنة المتعددة الثقافات، بالاستناد إلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، كوسيلة لمكافحة التمييز والعنصرية وانعدام الأمن والعنف والفساد السياسي. ورأى أن لهذه المشاكل أثراً سلبياً على الحياة الديمقراطية، لا سيما بالنسبة للشباب، الذين يفقدون في نهاية المطاف الرغبة في العمل والمشاركة في الشؤون العامة والسياسية.

٥١ - وأوصى الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين بأن يكون الأخصائيون الاجتماعيون القطاع المستهدف في المرحلة الرابعة، لتمكينهم من العمل بصورة أكثر استراتيجية من أجل حقوق الإنسان. وقال إن العمل الاجتماعي يمارس في جميع أنحاء العالم لتعزيز حقوق الإنسان والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي والوطني والدولي.

٥٢ - وقدم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومركز الحقوق الإنجابية والرابطة السويدية للتثقيف الجنسي تقريراً مشتركاً أعربوا فيه عن تأييدهم التثقيف الجنسي الشامل، بما في ذلك بشأن الحياة الجنسية للإنسان، والصحة الجنسية والإنجابية، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، باعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان ومجال تركيز في المرحلة الرابعة. وكانت كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى، قد تناولت بالفعل أهمية التربية الجنسية في المدارس والاحتياجات الخاصة بالشباب اعتقاداً منها بأن هذه التربية ينبغي أن تبدأ في سن مبكرة. والمراهقون والفتيات ومعلمو المدارس والزعماء الاجتماعيون والدينيون والتقليديون من القطاعات المستهدفة الممكنة.

٥٣ - واقترحت منظمة مايتري (Maytree) التركيز المواضيعي المتمثل في بناء ثقافة قائمة على الحقوق، مع التركيز على العقد الاجتماعي (أدوار أصحاب الحقوق والمكلفين بمسؤوليات)، مع استهداف عامة الجمهور. وسلطت الضوء على أهمية أن يفهم جميع الأفراد أهمية حقوق الإنسان في حياتهم اليومية وسبب هذه الأهمية.

٥٤ - وشددت منظمة سوكا غاكاوي الدولية على أن هناك، وفقاً للبيانات المقدمة من الأمم المتحدة، نحو ١,٨ بليون شاب في العالم اليوم، وهو أكبر عدد من الشباب على الإطلاق، وأن أكثر من ثلث الـ ١٦٩ غاية من أهداف التنمية المستدامة تسلط الضوء على دور الشباب وأهمية تمكينهم ومشاركتهم ورفاههم؛ ولذلك، ينبغي أن يكون الشباب قطاعاً مستهدفاً للمرحلة الرابعة. وينبغي أن يتم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في حالتهم أيضاً من خلال التعليم غير الرسمي، بهدف الوصول إلى المتعلمين الصغار في المناطق النائية جغرافياً، والطلاب ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة، والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وأشارت منظمة سوكا غاكاوي الدولية أيضاً إلى التقدم المحرز خلال المراحل السابقة من البرنامج العالمي وإلى المعلومات المحدودة المتاحة، وشددت على أهمية تقديم الدول تقاريرها المرحلية الوطنية على أساس منتظم.

٥٥ - وشملت الردود الفردية أستاذاً جامعياً أوصى بأن تركز المرحلة الرابعة على التثقيف في مجال حقوق الإنسان لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية وفي مؤسسات تدريب المعلمين؛ ومعلم مدرسة سلط الضوء على أهمية التعليم الجيد للأشخاص ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة؛ وطالباً جامعياً شدد على دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في العمليات الديمقراطية، لا سيما في تعزيز إشراك الطلاب.

خامساً- الحدث الجانبي لمجلس حقوق الإنسان

٥٦ - في ٦ آذار/مارس ٢٠١٨، في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، نظم الفريق العامل المعني بالتثقيف والتعلم في مجال حقوق الإنسان التابع لمؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية مع الأمم المتحدة حدثاً جانبياً بشأن موضوع "البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: أي تركيز للمرحلة الرابعة؟". وشارك في رعاية الحدث منتدى الدول المعني بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان (إيطاليا والبرازيل وتايلند وسلوفينيا والسنغال والفلبين وكوستاريكا والمغرب) ومكتب الاتصال التابع لليونسكو في جنيف. وشارك في الحدث أكثر من ٧٥ ممثلاً للدول والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

٥٧ - ووفقاً لمنتدى الدول، يشكل تنفيذ التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان أمراً بالغ الأهمية للإعمال التام لجميع حقوق الإنسان ويؤدي دوراً رئيسياً في بناء مجتمعات شاملة للجميع وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق مستقبل مستدام. وأكد المشاركون على أهمية الاستناد إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة خلال المراحل السابقة من البرنامج العالمي، ووضع مرحلته الرابعة في سياق مبادرات جارية أخرى ذات صلة، مثل المبادرات التي تقودها اليونسكو بشأن تعليم المواطنة العالمية والغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٥٨ - وناقش عدة مشاركين أهمية تمكين الشباب، وبخاصة الفتيات، ليصبحوا مواطنين نشطين، حتى يكونوا قادرين على مواجهة التحديات العالمية والمساهمة في بناء مجتمعات شاملة للجميع وعادلة وسلمية وقادرة على الصمود. وشددوا على أن الشباب من عوامل التغيير الحاسمة ويمكنهم أن يؤديوا دوراً بالغ الأهمية في بناء السلام. واقترح المشاركون آخرون أن عامة الجمهور والمهنيين الصحيين والقطاع الخاص والمؤسسات التجارية من القطاعات المستهدفة

الممكنة. وركز المشاركون في المناقشة أيضاً على الحقوق الثقافية والحاجة إلى إدراج تعليم حقوق الإنسان في صميم السياقات الثقافية المحلية.

سادساً - الاستنتاجات

٥٩ - عكست الآراء المقدمة من الدول والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية بشأن القطاعات المستهدفة أو مجالات التركيز أو قضايا حقوق الإنسان المواضيعية للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي تنوعاً في النهج والأولويات التي تحددها في كثير من الأحيان السياقات المحلية والوطنية والإقليمية.

٦٠ - وشدد عدد من المجهين على أن جميع الجهات المعنية ينبغي أن تواصل، خلال المرحلة الرابعة، تنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في القطاعات المشمولة بالمراحل السابقة الثلاث من البرنامج العالمي، أي نظام التعليم الرسمي (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي والتدريب المهني) والموظفين المدنيين وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين والإعلاميين والصحفيين. وغالباً ما اقترح المجهيون في تقاريرهم هذه القطاعات كقطاعات مستهدفة للمرحلة الرابعة. وسلط المجهيون الضوء أيضاً على أهمية الاستناد خلال المرحلة الرابعة إلى الممارسات الجيدة المؤتلفة والدروس المستفادة من المراحل السابقة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تيسير تبادل الخبرات.

٦١ - وكان من الاعتبارات العامة الأخرى المشتركة بين العديد من المجهين أهمية ضمان تواءم المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي مع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل عام وفي تحقيق الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص ومساهمتها في ذلك. وفيما يتعلق بذلك الهدف، سلط بعض المجهين الضوء على الأهمية الاستراتيجية للتعاون والتنسيق بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونسكو والأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

٦٢ - وأشار غالبية المجهين إلى الشباب على أنه قطاع ذو أولوية للمرحلة الرابعة من البرنامج العالمي. وأشار أحد المجهين، على سبيل المثال، إلى أن الاهتمام بالشباب مهم لأنهم يعيشون فترة حاسمة لتنميتهم الشخصية يبني فيها الفرد قيمه ومعتقداته ويستهل خلالها تجربته المتعلقة بما تستتبعه المواطنة. وشدد مجيب آخر على أن هناك، وفقاً لبيانات الأمم المتحدة، نحو ١,٨ بليون شاب في العالم اليوم، وهو أكبر عدد من الشباب على الإطلاق، وأن أكثر من ثلث الـ ١٦٩ غاية من أهداف التنمية المستدامة توجه الانتباه إلى دور الشباب وأهمية تمكينهم ومشاركتهم ورفاههم؛ وسلط مختلف المجهين الضوء على الدور الذي يضطلع به الشباب باعتبارهم من عوامل التغيير وقوة محركة لحقوق الإنسان، وقدرتهم على تعبئة أقرانهم، بمن فيهم من ينتمون إلى الفئات المهمشة وغيرها من الفئات والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة.

٦٣ - وكان جديراً بالملاحظة تشديد المجهين على العمل مع الفئات والأفراد الذين يعيشون في ظروف هشة - المهاجرون واللاجئون والمشردون داخلياً والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات الدينية والأشخاص مسلوبو الحرية والأقليات الجنسية

والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والأشخاص الذين يعيشون في المساكن الطارئة أو الأحياء الفقيرة أو المستوطنات بالغة الصغر أو المناطق النائية جغرافياً، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس - وفقاً لهدف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتمثل في "عدم تخلف أحد عن الركب". وأوضح المخبون أن العمل مع هذه الفئات عن طريق التثقيف في مجال حقوق الإنسان من شأنه أن يحد من ضعفها، ويسر مشاركتها في وضع القوانين والسياسات التي تمهم، ويعزز المساواة، ويساعد على مكافحة التمييز وكره الأجانب.

٦٤- وأشير إلى النساء والفتيات والأطفال تحديداً باعتبارهم جماعة سكانية مهمة يجب أن تحظى بالأولوية في جهود التواصل المبذولة في جميع القطاعات المذكورة أعلاه.

٦٥- وشملت القطاعات المستهدفة الأخرى التي اقترحتها عامة الجمهور والمهنيين وفئات أخرى يؤثر عملها تأثيراً مباشراً على حقوق الإنسان، مثل البرلمانين، والسياسيين، والمهنيين القانونيين، والحقامين، والقضاة، والمهنيين الصحيين، والقطاع الخاص، والمؤسسات التجارية، ومنظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمهنيين في مجال العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والمرشدين الاجتماعيين.

٦٦- وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، كانت الردود متنوعة جداً، مما يعكس إلى حد بعيد السياقات والأولويات الوطنية المحددة. ومن المجالات المواضيعية الرئيسية الشائعة في العديد من التقارير تشجيع التثقيف الرامي إلى بناء مجتمعات سلمية شاملة للجميع مع التركيز على المساواة وعدم التمييز والإدماج واحترام التنوع، ومواءمة المرحلة الرابعة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحديداً مع الغاية ٤-٧ من أهداف التنمية المستدامة. وتضمنت مختلف التقارير تركيزاً على أهمية التعليم في مكافحة التعصب والتمييز، اللذين يعرفان تزايداً بالتوازي مع تنامي الهجرة وتحركات اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وأشارت بعض التقارير أيضاً إلى مساهمة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعليم المواطنة العالمية وفي ثقافة قوامها السلام في الأوساط الرسمية وغير الرسمية وغير النظامية على جميع المستويات، مما يساعد على منع النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية. وأشير مراراً إلى الدور الهام الذي تؤديه الثقافة، من زوايا مختلفة، في هذا الإطار وفي التثقيف في مجال حقوق الإنسان بوجه عام.

٦٧- وسلطت بعض التقارير الضوء على أهمية مواصلة تطوير منهجية التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الأدوات والمؤشرات اللازمة لرصد وقياس تقدم التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتأثيره. وتشمل المجالات المواضيعية المتكررة الأخرى حقوقاً محددة أو مجموعات من الحقوق، مثل الحق في الصحة، والوصول إلى العدالة، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي الشامل، والحقوق البيئية، والحق في التعليم، والحق في بيئة صحية، والحق في التنمية.